(III)

في عوامل المدّ الثوري العربي: جدل المحددات الذاتية والموضوعية

لما كانت «**سوسيولوجيا الثورات**»، وكذلك الدراسات التاريخية، والأنثروبولجيا، والسياسة المقارنة بين عصور هذه الثورات المختلفة ما تفتأ تعلمنا أن كل ثورة هي – كظاهرة اجتماعية تاريخية – منتوج سوسيوحضاري للشّرطيات الخصوصية والعامة المتميزة، فإن هذا المعطى النظري الهام يدفعنا إلى التساؤل عن عوامل وشروط إنتاج وإعادة إنتاج هذا الحراك الثوري الذي يشهده جل مجتمعات الوطن العربي الآن، والذي وُسم – تفاؤلا – بأنه «**ربيع ثورة عربية جديد**». ولعل من بين أهم الأسئلة التي يمكن استحضارها في هذا المساق، نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

1. إذا كانت **الدولة القطرية التسلطية** في الوطن العربي – التي مثلت في مجمل نماذجها دولة الاستبداد والريع والقبضة الأمنية القهرية واحتكار جل سُلط الاستئثار بالقوة والقمع، وبمواقع الاستفادة والنفوذ والتحكم والتصدر، والتي تحولت، في أقصى مستويات هيمنتها وعنفها المادي والرمزي، إلى ما يشبه الدولة العُصبوية أو القبلية أو الفئوية أو الطائفية... المناقضة لمقومات

وأسس شرعية «**الدولة الوطنية**» القائمة، في الغرب، على دعائم الوفاق المجتمعي والحق والقانون والقيم التعاقدية والديمقراطية...- قد غدت الفاعل المحوري الأساسي المهيمن على المشهد السياسي في كل مجتمعات الوطن العربي، فإلى أي حد وبأي معنى يمكن اعتبار هذا الوضع عاملا محوريا حاسما في تحريك الجماهير العربية المنتفضة ضد ما تمارسه هذه الدولة التسلطية على كل شرائح ومكونات المجتمع وقواه الحية من عسف وعنف ممنهج ومصادرة غير مشروعة ولا مقبولة للكثير من الحقوق والحريات والمبادرات وللكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية وللمسار الديمقراطي العام، فضلا عن انتهاج أجهزة هذه الدولة لأساليب عتيقة غير عقلانية ولا منتجة في «**حكامة**» المجتمع، وفي توزيع عادل لثرواته ولمواقع السلطة والتمكن والفوائد فيه، والمواجهة الممنهجة لمشكلاته وأزماته، والتدبير الديمقراطي الناجع لمختلف قطاعات ومجالات ومؤسسات الشأن المجتمعي العام...؟ أليس وضع هذه الدولة القطرية الفاشلة الفاقدة للشرعية، والتي لم تعد تمتلك سوى خبرتها التقليدية المتهالكة في إدارة وتوزيع القمع، وفي إنهاك وتفكيك قوى المجتمع المدني وإفساد العمل السياسي ثقافة ومؤسسات وممارسات... أليس هذا الوضع البئيس من بين أهم محركات هذه الانتفاضات العربية كي تبحث لمطالبها وطموحاتها في الحرية والعدالة والكرامة... عن آفاق مأمولة للتحقيق، وعن شرعية ديمقراطية بديلة جديدة...؟[1].

2. ضمن أي تحليل أو تصور أو فهم يمكن اعتبار **الفساد**، بما هو ظاهرة اجتماعية مركبة أمست مستشرية قيما وسلوكات في مجمل بلدان الوطن العربي، من بين أهم عوامل إضعاف المجتمع،

وتبخيس كفاءاته، وهدر قواه المبدعة وإمكاناته ومقدراته التنموية، مما غدا من بين أسباب فقدان الثقة في النظام توجهات ومؤسسات... وتأجيج مشاعر التذمر والسخط الشعبي الذي ساهم في إشعال فتيل هذه الثورات؟ ألم يفض هذا الفساد الرهيب إلى نهب المال العام، وإلى توزيع مجحف وغير عادل للثروات ومواقع السلط والاستفادة ومصادر التحكم والنفوذ...؟ ألم يؤد ذلك أيضا إلى البروز القوي أو السريع أو غير المستحق لنخب وقوى ولوبيات وعائلات وجماعات ضغط وشبكات فساد منتجة ومكرسة للعديد من قيم وممارسات وعلاقات المحسوبية والزبونية والوصولية والرشوة والولاءات القبلية أو السياسية المنافية لثقافة الديمقراطية والجدارة ومقومات مجتمع الحداثة...؟ أو لم تتقو مكونات الفساد هذه فتتحول إلى حصون حماية لما يشبه «**مافيات القطط المتوحشة السمان أو الحيتان الكبيرة الفتاكة**» أو إلى «**خلايا سرية**» غير منظورة، معقدة التكوين والتنظيم، دافعة بهذه المنظومة الشمولية للفساد إلى أن تتغول فتغدو، في بعض مجتمعاتنا، أقوى من استبداد وتسلط الدولة ذاتها، والتي لا تذخر جهدا في أن تتخذ من الفساد دعامة محورية لهيمنتها ومناعة لغلبتها وإنهاكها لكل مكونات النسق المجتمعي العام، وذلك في إطار لعبة تبادل المصالح والمواقع والأدوار...؟ ثم ألم يتحول الفساد في مثل هذا المناخ الاجتماعي إلى «**نسق من الخبرة**» ذات القواعد والعدد والأصول والمعارف المتعددة... وهو واقع دفع بالفساد إلى أن يصبح، في مفهومه الشمولي المركب وعلى مستوى النسق المجتمعي العام، إلى «**ثقافة اجتماعية**»، بمدلولها السوسيوأنثروبولوجي، مقتحمة للتفكير والوجدان والسلوك، مهددة لكل مواطن بأن

يكون إما فاسدا كبيرا أو صغيرا أو مشروع فاسد أو على حافة السقوط في متاهات الفساد، لا في مفهومه المالي أو الاقتصادي الضيق – رغم خطورته – وإنما في مفهومه الشمولي المادي والرمزي، وبكل عناصره وأبعاده وقيمه وممارساته السوسيوثقافية المتداخلة المعقدة، كما أسلفنا...؟[2].

3. في ظل هذه الشروط المأزومة تفاقم ما يمكن وصفه بـ «**انفجار المسألة الاجتماعية**» بمفهومها السوسيولوجي العام، وبما تشير إليه من مشكلات مستعصية من الفقر، والهشاشة، والتهميش، وبطالة المؤهلين من الشباب، وتدهور الخدمات الاجتماعية من تعليم وسكن وأوضاع صحية وخدمات إدارية وثقافية وترفيهية، وفقدان نيل المواطن لأبسط حقوق التمتع بـ «**طيب العيش**» والكرامة الإنسانية...، مما تجلى في تراجع «**مستوى ونوعية الحياة**» لدى العديد من الفئات والشرائح الاجتماعية المتدينة في سلم التراتب الاجتماعي، بما في ذلك الطبقة الوسطى، التي كان يفترض فيها أن تساهم في تنشيط الاقتصاد والثقافة والحياة السياسية والمشاركة الفاعلة في **التنمية البشرية والاجتماعية الشاملة** فإذا بها، بدورها، تقع عرضة **لاستقطاب طبقي أحادي**، يزجّ بها أحيانا في بعض أحلام وأوهام الصعود المراتبي والتسلق الطبقي، ويهوي بها أحيانا أخرى إلى قاع الدرك الأسفل من العيش المعنّى... فإلى أي حد كانت هذه المشكلات كلها – بكل ما ينجم عنها من ظواهر الانحراف والعنف والتطرف واختلال في القيم والتبادلات الاجتماعية...– من بين عوامل تثوير الشارع العربي شبابا وأجيالا مختلفة، وذلك تعبيرا، بالملموس، عما عانت منه جراء هذه الأوضاع من قمع وعسف ومصادرة

للإنسية والكينونة... فاستشاطت غضبا وحنقا وثورة على مسلكيات التردد والمهادنة والخوف، بل وعلى الذات والآخر والعالم، ثورة سيكوسوسيولوجية ووجودية بلغت حد إحراق الجسد والتضحية به في سبيل التخلص من أوجاع اللحظة وآلامها ومذلاتها وجورها الفادح، كما في حالة التونسي محمد البوعزيزي، والتي لم تعد في هذا السياق مجرد حالة فردية، بل «**أيقونة**» إنسانية وروحية دالة ورامزة على أكثر من صعيد ومستوى، تترحل وتستشري ويعاد إنتاجها في أكثر من سياق مجتمعي عربي بالذات...؟[3].

4. وفي إطار تفاعلات هذه الأوضاع السوسيواقتصادية والثقافية ذاتها تدخل **الأحزاب السياسية** بدورها ما وسمه البعض بمرحلة «**موتها السريري**» فغدت، حسب هذا التوصيف أشبه بـ «**القبور الحية**»، أو، في أحسن الظروف بـ «**الدكاكين الانتخابية**» التي لا تفتح أبوابها لزبائنها إلا في مواسم الانتخابات ومقاولات وأسواق «**النخاسة السياسية**»، مما أمسى من مظاهر ومقومات المشهد السياسي في مجتمعاتنا العربية، ومما أدخله في «**أزمة بنيوية**» معقدة المكونات والأسباب والتداعيات...[4].

إنه مشهد متآكل وضعنا أمام **تعددية حزبية شكلية بلا مضمون سياسي**، وخرائط سياسية وانتخابية مبلقنة، وأحزاب طفيلية ضعيفة بلا هوية واضحة المعالم وبلا شروط ومعايير بناء المؤسسة الحزبية: (مرجعية فلسفية موجهة، مشروع سوسيوسياسي، قواعد اجتماعية محددة، أطر تنظيمية معقلنة، برنامج سياسي، حكومة ظل، آليات ووسائل ممنهجة للعمل والتحرك...)، مما يجعل منها ممتلكة لشرعية الوجود والفعل والاقتدار...[5].

وقد تجلى ضعف مصداقية هذه الأحزاب في عجزها عن التأطير التربوي والسياسي والثقافي للشباب وللمواطنين بشكل عام. الأمر الذي ترتب عنه ممارسة سياسية مبعثرة، ومشاركة سياسية وانتخابية ضعيفة لا تؤطرها وتوجهها «**ثقافة حزبية أو سياسية**» هادفة متناغمة المرجعيات والمكونات وقادرة على المساهمة في تجاوز ما تولد عن هذه الظرفية من فراغ أو جمود سياسي هو، في بعض مدلولاته، أحد مؤشرات **عدم تواصل السياسي والنقابي، وطلاق بائن بين الثقافة والسياسة**، والتراجع المخيف لدور المثقفين والمؤسسات التمثيلية في مسارات متكاملة للتنمية والديمقراطية والتحديث المجتمعي الشامل[6]...

فكيف يمكن إذن، والحالة هذه، أن نحلل ونفهم ونقيم تأثير «**أزمة الحقل السياسي**» هذه وطنيا وقوميا على ما يحدث في مجتمعنا من انتفاضات احتجاجية شعبية طرحت شعاراتها ومطالبها وأهدافها بعيدا عن أي خلفيات أو قوى سياسية أو إيديولوجية اجتماعية معينة...؟ ألا يمكن الحديث عن دور ما - بكيفية أو بأخرى - للسياسة والثقافة في رفد هذا المد الانتفاضي العربي رغم تمظهره بالعديد من صور وخطابات ومظاهر «**العذرية أو الطهرانية الثورية**»؟ لا ريب في أن «**السؤال السوسيولوجي**»، بما هو بحث عن الضمنيات والجذور و«**أسباب نزول**» الظواهر والوقائع الاجتماعية، يمكن أن يقدم لنا هنا ما هو مفيد وموجّه للتفكير والعمل من القراءات والفهوم وأنماط الحفر والتفسير والتأويل لما يجري، وفي أبعاده ودلالاته العلنية والضمنية في آن[7].

5. وينضاف إلى أزمة تدهور الحقل السياسي **ضعف الأداء الوظيفي لجمل هيئات ومؤسسات المجتمع المدني** الذي يُفترض فيه أن يكون

فضاء للتعبير عن هموم المجتمع ومشكلاته وحاجاته... غير أن ما يلاحظ على آليات اشتغال فعاليات وفاعلي هذا المجتمع هو هيمنة وضع من تضارب المرجعيات والمشارب والمصالح والرهانات وأساليب العمل والتدخل وتشتت الجهود المبذولة في مجالات تنموية وثقافية وتربوية وحقوقية وسوسيوسياسية مختلفة... الأمر الذي يساهم في إضعاف مؤسسات هذا المجتمع المدني وفي تحجيم دورها في تأطير المواطن وامتلاك القدرة على الاحتجاج والتعبير الحر والفعل والاقتراح، والتأثير الإيجابي في مراحل صنع واتخاذ القرار، والمساهمة الممنهجة في مسارات الدمقرطة وتحديث وتنمية المجتمع، واستثمار «**الرأسمال الاجتماعي**»، الذي هو الدعامة الفعلية لكل مجتمع مدني حي واع رشيد المرجعية والممارسة[8].

وإذا كنا لا ننكر بتاتا ما بذلته وتبذله مكونات هذا المجتمع في بلداننا العربية من مجهودات تأطيرية وتنموية متعددة – على عدم تناغمها وتخارج وفساد بعضها، وعلى الرغم من حصار الدولة واحتكار أجهزتها للفضاء العام...– فيكف يمكن فهم وتقييم دور **المجتمع المدني** في تعزيز ودعم ما يعرفه الوطن العربي من انتفاضات رفض واحتجاج ومطالبة بالحريات والحقوق والتغيير السلمي والإصلاح الديمقراطي الشمولي للمجتمع...؟[9].

6. تشكل العوامل المسوقة قبلا ما يمكن أن يدعى «**منظومة العوامل الداخلية أو الذاتية الخاصة**» المرتبطة بخصوصية مقومات وشروط المجتمع المعني، أي المجتمع العربي في سياق حديثنا هذا. إلا أن ما يُعرف بـ «**المنظور السوسيوبنائي – التاريخي**» المستأنس به عادة في تحليل ومقاربة أوضاع التخلف والتنمية والتغير الاجتماعي في بلدان «**العالم الثالث**» يقترح، في هذا المجال، استحضار «**منظومة**

العوامل الخارجية الموضوعية»، أي تلك المتعلقة بالسياق التاريخي الحضاري الكوني العام الذي ينتظم كل المجتمعات الإنسانية في شرطيات شمولية محددة في الزمان والمكان، تتفاعل وتترافد في إطارها هذه الكيانات الاجتماعية كلها وتتبادل التأثير والتأثر وإن بشكل غير متكافئ في موازين القوى والفاعلية والحضور...[10].

وبعيدا عن التوظيف الإيديولوجي أو السياسوي التبريري لـ «**فكرة المؤامرة**» - التي تظل حاضرة كظاهرة إنسانية كونية تحيل إلى مختلف أشكال التحصن والمناورة والمراوغة والتخندق والتموقع وحماية مصالح الذات وأمنها عبر أنماط متعددة من التدافع والتحالف والتفاوض والتنافس والحوار والصراعات والمنازعات والحروب... ما ظهر منها ومن أغراضها وما بطن بقصد أو بدونه - فإنه لا يمكن قبول القول بأن ما يحدث في المجتمعات البشرية كلها، ومجتمعاتنا العربية والثالثية بالذات، هو إنتاج خصوصي خالص بالمطلق. إن **منظورا جدليا حواريا وديناميكيا** لعلاقة الذات بالآخر، وبالتالي للخصوصية والكونية يشكل، في تقديرنا مدخلا فكريا وسوسيولوجيا هاما ومفيدا لمقاربة طبيعة وأبعاد ما يتفاعل في مجتمعاتنا العربية حاليا من حراك احتجاجي ثوري عام[11].

وإذا أدخلنا في الاعتبار تداعيات ومحدثات وآثار **العولمة** في ظل «**النظام الدولي الجديد**»، وما واكبه من بروز لـ «**مجتمع المعرفة**» بكل تقاناته المعلوماتية، وبما طوره من آليات إعلام واتصال وفضائيات ومواقع تواصل اجتماعي...، وما كان لذلك من دور في تحريك «**موجات انتشار**» سريع ومذهل للكثير من أنماط التفكير وأنساق القيم والمعتقدات والموضات وأساليب العيش

والاستهلاك ومنظومات ومبادئ الثقافة السياسية والشبابية والاجتماعية الجديدة...، التي أضحت، في زمن الفضاءات المفتوحة والحواجز المتهاوية والانحسار المتزايد لدور الدولة الوطنية...، عابرة للقارات والقوميات والثقافات والخصوصيات... مساهمة بذلك في تنميط العالم وتوجيهه نحو وعي جديد وثقافة جديدة و«**مواطنة عالمية**» جديدة... نقول: في ظل اعتبار هذه الحيثيات كلها تبدو لنا أهمية المعطى السوسيولوجي الآنف، الذي لا يقع الاختلاف سوى حول بعض جزئياته وتفصيلاته المتنوعة[12].

7. غير أن السؤال المركزي الذي يجدر بنا طرحه في هذا المساق هو: كيف يمكن فهم وتحديد «**الأهمية النسبية**» لدور العوامل الخارجية – إضافة إلى العوامل الداخلية المذكورة – في تحريك هذا المد الثوري العربي الراهن أو الدفع به إلى مدياته القصوى، وسواء كان ذلك قبل أو خلال أو بعد نشوب فتيل هذه الانتفاضة العربية الكبرى...؟ لعل فيما سقناه سالفا بعض العناصر المدخلية للجواب، إلا أن تفصيل ذلك سيظل، كما ندعو إليه هنا، رهينا بتدخل **البحوث الاجتماعية** المعمقة ومقاربتها لكل العوامل الآنفة الذكر في شموليتها وديناميكيتها وما ينتظمها، كما أسلفنا، من جدليات متواترة لعلاقات ومفاعيل التأثير والتأثر... علما بأننا لم نورد من هذه العوامل السابقة كلها سوى بعض الأمثلة الدالة المعبّرة، وكنماذج فقط لما يمكن استحضاره ومساءلته، في هذا الشرط التاريخي العربي الراهن، **وفق رؤية منهجية تكاملية** تتجنب، ما أمكن، اختزال الظواهر أو الوقائع موضوع البحث في بعض جوانبها أو بعض مسبباتها وميكانيزمات توليدها وآليات اشتغالها وتطورها في سياق مجتمعي حضاري محدد في الزمان

والمكان. وتظل الغاية مرتبطة بالاجتهاد في توفير شروط المساهمة في إنتاج **معرفة تقترب من الفهم الموضوعي** - ولو نسبيا - لتفاعلات هذه الأحداث ولما لها من أبعاد ودلالات وخلفيات وامتدادات متعددة...[13].

هوامش وإحالات بيبليوغرافية (III)

(1) أنظر حول مقومات الدولة القطرية في الوطن العربي المعاصر:

- د. محمد جابر الأنصاري: تكوين العرب السياسي ومغزى الدولة القطرية: مدخل إلى إعادة فهم الواقع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2000.
- مجموعة مؤلفين: (تحرير د. على خليفة الكواري): الاستبداد في نظم الحكم العربية المعاصرة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.
- مجموعة مؤلفين: (تنسيق د. سعد الدين إبراهيم): المجتمع والدولة في الوطن العربي، (مشروع استشراف المستقبل العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2005.
- عبد الله حمودي: الشيخ والمريد: النسق الثقافي للسلطة في المجتمعات العربية الحديثة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2000، ص ص (137-172).
- برتران بادي: الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام، ترجمة نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة الأولى، 1996.
- برتران بادي: الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسي، ترجمة لطيف فرج، دار العالم الثالث، كتاب العالم الثالث، القاهرة، الطبعة الأولى، 1998.
- خلدون حسن النقيب: الدولة التسلطية في المشرق العربي: دراسة بنائية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
- زهير فريد مبارك: أصول الاستبداد العربي، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، 2010.
- Cf. El Baki Hermassi: Etat et société au Maghreb, Etude comparative, Ed. Anthropos, Paris, 1975.

(2) وعن ظاهرة الفساد وآثارها السلبية في مجتمعاتنا العربية، انظر:

- مجموعة مؤلفين: الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2006.
- فهمي هويدي: عن الفساد وسنينه، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الثانية، 2007.

(3) عُد فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية في الوطن العربي، إلى:

- د. نادر فرجاني: عن نوعية الحياة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 1992.
- د. عبد الرزق الفارس: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
- محمد جسوس: طروحات حول المسألة الاجتماعية، منشورات الأحداث المغربية، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، كتاب الشهر رقم 6، الطبعة الأولى، 2006، ص ص (35-69).
- مجموعة باحثين: المسألة الاجتماعية في المغرب (ملف)، مجلة «**نوافذ**»، الرباط، العدد الثالث، يناير 1999، ص ص (5-105).

(4) مجموعة مؤلفين: الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية: المواقف والمخاوف المتبادلة (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.

- مجموعة مؤلفين (تحرير: د. عبد الإله بلقزيز): المعارضة والسلطة في الوطن العربي: أزمة المعارضة السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001.
- مجموعة باحثين: المشهد الحزبي المغربي: قواعد لعبة في طور الخلخلة، مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط، العدد 14، شتاء 2002، ص ص (4-40).
- Cf. Bernard Cubertafond: la vie Politique au Maroc, Ed. L'Harmattan, Paris, 2001.
- Cf. Mohamed Berdouzi: Destinées démocratiques, Analyse et perspective du Maroc politique, Ed. Renouveau, Rabat, 2000, pp. (173-217(.
- Cf. collectif: le Maroc de Hassan II, Ed. Albin Michel, Paris, 1986.
- Cf. Abdelhak Azzouzi et André Cabanis: Le Néo-constitutionnalisme marocain à l'épreuve du Printemps Arabe, Ed. L'Harmattan, Paris, 2011.

(5) مجموعة مؤلفين: التعدد السياسية والديمقراطية في الوطن العربي، منشورات منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، 1989.

- جون كلود سانتوسي: الأحزاب السياسية المغربية تحت المجهر: تعددية تحت المراقبة، ترجمة محمد حمادي، منشورات مجلة «**وجهة نظر**» الرباط، سلسلة «**دفاتر وجهة نظر**» رقم 3، الطبعة الأولى، 2003.

(6) مصطفى محسن: المشاركة السياسية وآفاق التحول الديمقراطي في المغرب

المعاصر: نحو قراءة سوسيولوجية نقدية للأبعاد والدلالات، «**المجلة العربية للعلوم السياسية**»، بيروت، العدد 17، شتاء 2008، ص ص (9-26).

- مصطفى محسن: في التنمية السياسية: مقدمات في سوسيولوجيا الإصلاح والتحديث والتحول الديمقراطي في المغرب المعاصر، منشورات مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط، سلسلة «**دفاتر وجهة نظر**» رقم 11، الطبعة الأولى، 2007، ص ص (59-79)، وص ص (123-137).

(7) حول مساهمة هذه الأطراف في الحراك الاحتجاجي العربي، عُد إلى:

- سماح إدريس: ثورتنا على مفترق الطرق: التقنيات، الأحزاب، المثقفون، مجلة «**الآداب**»، مرجع سابق الذكر، ص ص (1 و114-120).
- ميشال كيلو: هوامش على السرد التونسي، مجلة الآداب، نفس المرجع السابق، ص ص (65-67).
- خالد كاظم أبو دوح: ثورة 25 كانون الثاني/يناير في بر مصر... محاولة للفهم السوسيولوجي، مجلة «**المستقبل العربي**»، بيروت، العدد 387، السنة الرابعة والثلاثون، أيار/مايو 2011، ص ص (113-130).
- مجموعة باحثين: الاحتجاجات ومطالب الإصلاح السياسي (...) مجلة «**رهانات**»، نفس الملف في نفس العدد السابق الذكر.

(8) ارجع بشأن واقع المجتمع المدني في الوطن العربي، إلى ما يلي:

- مجموعة مؤلفين: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2001.
- د. عزمي بشارة: المجتمع المدني: دراسة نقدية (...)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2000.
- مجموعة مؤلفين: (إشراف عبد الله حمودي): وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي (أعمال ندوة فكرية)، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1998.
- Cf. Collectif: La société Civile au maroc, «signes du Présent», Ed. SMER, Rabat, 1992.

(9) لا يخفى ما كان للمجتمع المدني، بكل هيئاته المحلية والدولية، من دور هام - سواء قبل الحراك الثوري العربي أو أثناءه... - في تأطير شرائح وحركات اجتماعية شبابية ونسائية وغيرها، وأيضا ما كان له من مبادرات تنموية وخاصة في الأوساط الريفية وغير المحظوظة حيث تم دعم عدة تعاونيات ومشاريع ومقاولات صُغرى... إلخ، مما كان له دور كبير في إنضاج وعي سياسي وثقافي واجتماعي لا يستهان بدوره الفاعل في رفد حركات الاحتجاج

والمطالبة بالحق في الشغل وبالإدماج والإنصاف وحماية الحريات العامة وحقوق المواطنة... سواء بشكل عام، أو لخدمة مصالح وأوضاع فئات اجتماعية معينة.

- إضافة إلى المراجع السابقة، انظر حول بعض قضايا المجتمع المدني في المغرب بشكل خاص:
- مجموعة باحثين: المجتمع المدني في المغرب: المفهوم، المعايير وشروط التفعيل (ملف)، مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط العدد 6، السنة 2، شتاء 2000، ص ص (1-34).

(10)فيما يتعلق باستثمارنا لهذا المنظور في التحليل السوسيولوجي لبعض قضايا ومشكلات إصلاح نظام التربية والتكوين، ارجع إلى:

- مصطفى محسن: الخطاب الإصلاحي التربوي بين أسئلة الأزمة وتحديات التحول الحضاري: رؤية سوسيولوجية نقدية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، الطبعة الأولى، 1999، ص ص (57-70).

(11)في الوقت الذي تلجأ فيه أنظمة سياسية عربية إلى «**فكرة المؤامرة**» بهدف تفسير سطحي لأسباب الحراك الثوري العربي دفعا للتهم الموجهة إليها، في الوقت الذي نجد فيه أيضا أصواتا وفعاليات سياسية وثقافية واجتماعية متعددة تجدد نقدها لبعض مؤسسات المجتمع المدني متهمة إياها بالتعامل مع جهات أجنبية تزودها بالأفكار الثورية وبالتأطير السياسي، وخاصة التمويل غير الشفاف لأنشطتها ومشاريعها وتدخلاتها المريبة... الأمر الذي يطرح تساؤلات عديدة حول إمكانية تآمرها وتنفيذها لأجندات أجنبية مناقضة للمصالح الوطنية. أنظر حول هذه المسألة:

- سعد الدين إبراهيم: عقدة التعامل مع الخارج عند الدولة المصرية، جريدة «**أخبار اليوم**» المغربية، 2011/08/19.

(12)وعن العولمة وتحدياتها ورهاناتها وقيمها الجديدة، ارجع للاستئناس، إلى بعض الأمثلة والنماذج الآتية:

- أنطوني كينج (تحرير): الثقافة والعولمة والنظام العالمي، ترجمة شهرت العالم/هالة فؤاد/محمد يحيى، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، المشروع القومي للترجمة - 287، الطبعة الأولى، 2001.
- السيد يسين: العالمية والعولمة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000.
- برتران بادي وماري - كلود سيموني: انقلاب العالم: سوسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة سوزن خليل، دار العالم الثالث، القاهرة، كتاب العالم الثالث، الطبعة الأولى، 1998، ص ص (19-62).

- أولريش بك: هذا العالم الجديد: رؤية مجتمع المواطنة العالمية، ترجمة أو العيد دودو، منشورات الجمل، كولونيا (ألمانيا)، 2001.
- رونالد روبيرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية، ترجمة أحمد محمود ونورا أمين، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 1998.
- مجموعة مؤلفين: العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر (أعمال ندوة فكرية)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 2004.
- د. نبيل علي ود. نادية حجازي: الفجوة الرقمية: رؤية عربية لمجتمع المعرفة، سلسلة «**عالم المعرفة**»، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 318، أغسطس 2005، ص ص (7-96).

- Cf. J-P. Paulet: La mondialisation, Ed. A. Colin, Paris, 1998.
- Cf. F. Sachwad: Les défis de la Monidialisation, Ed. Masson (IFRI), Paris, 1994.
- Cf. Samir Amin: Les défis de la Monidialisation, Ed. L'Harmattan, Paris, 1996.
- Cf. Charles Oman: Les défis de la Globalisation et la régionalisation, Ed. OCDE, Paris, 1996.
- Cf. Ignacio Ramonet: La Géopolitique du Chaos, Ed. Galilée, Paris, 1997.
- Cf. David Kirkpatrick: La révolution Facebook, Ed. JC Lattès, Paris, 2011.

(13)كل الدراسات والملفات التي سبقت الإشارة إليها تؤكد على تداخل عدة عوامل في إنتاج وتأجيج هذا الحراك الاحتجاجي والثوري الدائر الآن في العالم العربي غير أن تحديد دور ومكانة الأهمية النسبية لكل عامل أمر يحتاج إلى مقاربات تطبيقية خاصة بكل سياق مجتمعي من المفترض أن تشرط خصوصياته السوسيوثقافية والسياسية مدى ونوعية تأثير هذه العوامل بشكل قد يختلف من مجتمع إلى آخر.

- عد، فيما يتعلق ببعض عوامل الحراك الاحتجاجي بالمغرب (حركة شباب 20 فبراير) وأيضا بالوطن العربي عموما، إلى:
- مجموعة باحثين: التسلط... الثورة... وما بعد الثورة (ملف)، مجلة «**وجهة نظر**»، الرباط، العدد 49، السنة 14، صيف 2011، ص ص (2-55).

- Cf. Revue Telquel: Pourquoi le Maroc tremble? (dossier), N° 459, (5/11/ février 2011), pp. (19-24).